



محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990-2016

Determinants of macroeconomic stability in Algeria 2016-1990

بوهريه عباس¹، بوعبدلي أحلام²

¹ جامعة غرداية، الجزائر bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz

² جامعة غرداية، الجزائر dr.bouabdelli@univ-ghardaia.dz

تاريخ القبول: 07/ 05/ 2018

تاريخ الاستيلاء: 23/ 04/ 2018

المخلص:

هذفت الدراسة إلى تحليل الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، من خلال جُملة من المؤشرات الاقتصادية، وبالاعتماد على التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي أفضت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري مستقر نسبياً تتخلله حالة من عدم اليقين النسبي في المستقبل، وأن محددات الاستقرار الاقتصادي تتمثل أساساً في إيرادات قطاع المحروقات، وكذا مستوى المديونية الخارجية. وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بأن يتم تقييم أدوات الإشراف والضبط المالي لاستعادة التوازن الداخلي والقيام بمجموعة إصلاحات هيكلية لإعادة الديناميكية للقطاع الإنتاجي وتنويع الاقتصاد، من خلال خلق مناخ ملائم للاستثمار وتطوير السوق المالية، مما سيضع دون شك اللبنة الأساسية لتطبيق الرّشادة الاقتصادية في البلاد، والأهم من ذلك سيسمح ببناء اقتصاد جزائري قوي، منيع، متنوع ومستقل عن قطاع الربع.

كلمات مفتاحية: استقرار اقتصادي، توازن اقتصادي، هبوط اقتصادي، صدمة خارجية، سياسة اقتصادية، تنويع اقتصادي.

E20, E21, E60, E61.

تصنيف JEL:

Abstract:

The purpose of this study is to analyse the Determinants of macroeconomic stability in Algeria by analysing a group of economic factors. according to the economic analysis that based on statistic analysis, the study concluded that the Algerian Economy is relatively stable, it include a proximate uncertainty in the future, the most important determinants of stability's indicators are the hydrocarbons sector's revenues and external debt. As a recommendation, the financial supervision and control isturement's competency must be evaluated so as to recover the internal balance, and make a structure reparation to recover the production sector's dynamic and diversify the economy, by paving to the appropriate investment and develop the financial market, which spread the economic rationality. Furthermore, this evaluation will realize the strong, multi, independent economy of the hydrocarbons sector's.

Key words : Economic stabilization, economic balance, economic dropping, external shoke, economic policy, economic diversify.

JEL classification: E20, E21, E60, E61.

لا يزال صانعو السياسة الاقتصادية في الجزائر اليوم بين شقي رحى يواجهون مهمةً جسيمةً تتمثل في تحقيق أوضاعٍ اقتصاديةٍ مستقرة، مع العبور بالاقتصاد الجزائري سالمًا في فترة الهبوط الشديد للمؤشرات الكلية واحتواء الأوضاع المالية العvisية، فقد شهد خلال العقود الثلاثة المنصرمة منذ تبني نظام اقتصاد السوق عدّة مراحل متميزة من حيث وضعية مؤشّراته الاقتصادية، فقد سجّل خلال الفترة 1990-1999 حالةً من الهبوط الاقتصادي الشديد أثرٌ على مُجمل المؤشّرات والأبعاد الوطنية بشكلٍ قوي، حيث سجّل على مستوى الأوضاع المالية أعلى مستويات للعجز الدّخلي والخارجي في تاريخ الجزائر المستقلة. وقد استأنف الاقتصاد الجزائري ديناميكيته بشكلٍ قوي خلال 2001-2002، خصوصاً بعد تحسّن وتعزيز الوضعية المالية الخارجية وتراكم حجم الدّخار الوطني بمستوياتٍ معتبرة حيث انسّمت بحالةٍ من الوفر المالي سمّح لها فيما بعد بمقاومة الصّدمة الخارجية القويّة 2008-2009...، لم يستمر الأمر طويلاً حتى بدأ الاقتصاد الجزائري مرحلةً من الهبوط الشديد على إثر صدمة المحروقات (أزمة أسعار النّفط الأخيرة) والتي من المرجّح أن تتحسن تدريجيّاً خلال السّنة المقبلة.

في هذا السّياق تأتي هذه الورقة لتُحلّل مؤشّرات الاقتصاد الجزائري وأهم الرّكائز التي يَنبني عليها والتي من شأنها أن تحدّد سلوكه وهذا التحليل المُجرى كان خلال الفترة 1990-2016، بالتوازي مع رصد أداء المؤشّرات الاقتصادية أوقات الهبوط الاقتصادي كما سجّل خلال الفترة 1990-2000 ومحاولة صانعي السياسات ضمان استقرار وتماسك المؤشّرات في حالات الرّواج والتّوازن الاقتصادي كما شهدت ذلك فترة 2002-2013 في ظرف يَتميز بهشاشةٍ أكبر للمالية العامة أمام خطر انخفاض أسعار البترول وكذا محاولة احتواء حالة التّباطؤ الشديد كما تشهد ذلك الفترة 2014-2016.

أ. الإشكالية:

يَمُرُّ الاقتصاد الجزائري بحالةٍ من التَّبَاطُؤ بعد سنواتٍ سادها نموٌّ قوي وتوسُّع اقتصادي سريع على خلفية ارتفاع أسعار النِّفْط خلال الفترة 2002-2013، إلّا أنَّه سرعان ما تحوَّلت الفوائض إلى عجز وتباطؤ في الاقتصاد مجملًا نتيجةً لتراجع أسعار الطَّاقَة العالمية منذ منتصف سنة 2014، في فترةٍ لا تزال الجزائر فيها تتكيَّف مع هذه الصدمة مما يكبِّل احتمالات النُّمو والاستقرار الاقتصادي. لذا تسعى الجزائر جاهدةً من خلال السياسات الاقتصادية المتاحة في الحيلولة دون تفاقم هذه الأزمة...، لذلك !! نحاول في هذه الورقة تبيانَ مُحدِّدات التَّوازن والاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال صياغة السؤال التَّالي " فيما تتمثل محددات الاستقرار الاقتصادي في الجَزائر؟"، وهذا انطلاقًا من فرضية الدور الكبير للجباية البترولية في دعم الديناميكية للاقتصاد الجزائري.

ب. أهداف الدراسة:

تهدف الدِّراسة إلى تحديد مدى الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وأهمَّ الرِّكائز التي يستند عليها، من خلال تحليل جُملةٍ من المؤشرات وبالاعتماد على التَّحليل الاقتصادي المجري خلال الفترة 1990-2016، وهذا من أجل إعطاء ولو مقترح لضمان استعادة الديناميكية في الاقتصاد الذي يلحظ حالة من الهبوط الشَّدِيد منذ منتصف سنة 2014.

1. الإطار العام للاستقرار الاقتصادي الكلي:

تُعَدُّ البيئة الاقتصادية المستقرَّة أمرًا مهمًّا في تحقيق الأهداف المختلفة المرجوة من السِّياسات الاقتصادية في أي دولة، والاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلُّبات المستمرَّة في النِّشاط الاقتصادي (الدورة الاقتصادية)(أحمد النبهاني، 2015)، والوضعية التي تكون فيها المؤشرات الاقتصادية في الحالة المثلى، أي هو حالة أشمل من التَّوازن الذي يقضي بأن تكون حالة الاقتصاد الدَّاخلي مُمثَّلةً بالعرض الكلي والطلب الكلي مع حالة الاقتصاد الخارجي مُمثَّلةً بميزان المدفوعات في حالة توازن، وذلك بتحقيق التَّشغيل

الكامل للموارد الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار العام للأسعار وضمانات نمو الناتج الوطني وتلافي مخاطر التحيز إلى الدين.

1.1. محدّدات الاستقرار الاقتصادي الكلي:

يُشار إلى أن الاقتصاد لا يرسى على استقرارٍ إلّا إذا توازن داخلياً بتوازنٍ المالية العامة، مع مستويات مقبولة من الدين العام، بالتّوازي مع التّوازن الخارجي بتوازنٍ الوضعية المالية الخارجية للبلاد مع مستوياتٍ مقبولة من المديونية الخارجية.

1.1.1. الاستقرار الاقتصادي الداخلي: يتحدّد الاستقرار الداخلي في الاقتصاد من خلال استقرار مؤشراتٍ مهمّة عادةً ما تكون هي مؤشرات الميزانية العامة للدولة وكذا مؤشرات النمو خاصةً مستوى الدّخل أو الناتج الإجمالي، ومؤشرات الاستخدام التّام (التّشغيل الكامل) وكذا استقرار الأسعار (العذاري- البكري، 2010)، وتلافي مخاطر التحيز للدين العام لِمَا لها من آثار سلبية على النّشاط الاقتصادي.

2.1.1. الاستقرار الاقتصادي الخارجي: تُشير أهمّ الأبحاث الاقتصادية إلى أن الاستقرار الخارجي لا يتم إلّا بتوازن ميزان المدفوعات لاقتصادٍ ما خلال فترة معينة، فأَيُّ عجز في هذا الميزان يعني أن الاقتصاد في حالة استدانة، وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق التّوازن مجدداً، بينما يُمثّل الفائض أيضاً نوعاً من عدم التّوازن المقبول عملياً.

2. التطوّر الاقتصادي في الجزائر ومحدّدات الاستقرار الاقتصادي:

تَحسّن أداء الاقتصاد العالمي نسبياً في 2016، واكتسب دعماً إضافياً منذ منتصف السنة المنصرمة (صندوق النقد الدولي، 2017)، في ظرف التّباطؤ المستمر لنمو التجارة الدولية والتحسن النسبي لأسعار في أسواق الطاقة العالمية جنباً إلى الارتفاع البسيط في أسعار المواد الأولية. ومن المرجح أن يرتفع النمو الاقتصادي العالمي في السّنة الجارية خاصةً في اقتصاديات الأسواق الصّاعدة والاقتصاديات النّامية، مدعوماً بتحسّن عوامل البيئة المالية المواتية وتعافي الاقتصاديات المتقدمة. وفي ظلّ ما تشهده البلدان في الوقت

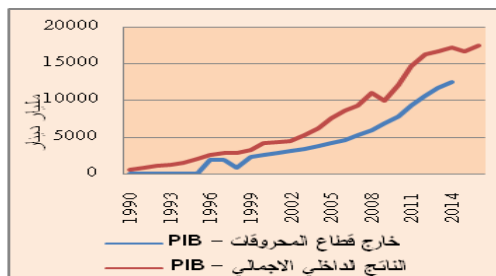
الحالي من أوضاعٍ دورية متباعدة تتمثل أهمّ التحديات التي تواجه صنّاع السياسات الاقتصادية في ضرورة زيادة مستوى الدّخل الوطني وضمان تقاسم منافعه واكتساب الصمود في مواجهة موجات عدم الاستقرار الكلي وضمان العدالة بين الأجيال.

1.2. الاقتصاد العالمي - نظرة عن كثب:

انّسّمت وضعيّة الاقتصاد في العالم سنة 2016 بانتعاش اقتصادي بشكل معتبر في البلدان المتقدمة، فقد استقرّ النّمو عند مستوى (3.1%) بتراجع طفيف عن ذلك المستوى المسجّل سنة 2015 بواقع (3.4%) (بنك الجزائر ، 2016)، نظراً لحالة التّباطؤ النسبي في اقتصاديات الأسواق الصّاعدة والاقتصاديات النّامية، أمّا بالنّسبة للاقتصاديات الناشئة فقد عرّف النّمو تباطؤاً بوتيرة 0.5% في سنة 2014. وفي ذات السّياق تّنامت سنة 2016 المخاطر التي تهدّد الاستقرار المالي العالمي نظراً لحالة عدم اليقين والنّكسات التي أصابت النّمو ومستوى الثقة، وتكثّفت هذه الضّغوط مع الاضطرابات التي شهدتها الأسواق العالمية. وأدّت الانخفاضات في أسعار النّفط والسلع الأولية إلى استمرار التّدهور وزيادة ضيق الأوضاع المالية وتعطيل معالجة الخلل في الميزانيات العمومية ممّا أثّر على الاستقرار الاقتصادي(صندوق النقد الدولي، 2016).

2.2. الاقتصاد الجزائري - نظرة عن كثب:

في ظرفٍ يميّز بحالةٍ من عدم اليقين الشّديد حول تحسن الأوضاع المالية في الجزائر نظراً لتراجع ونضوب أهمّ الموارد المالية للجزائر (إيرادات المحروقات) وبعد فترةٍ طويلة من الهبوط الاقتصادي الذي شهدته الفترة 1990-2000، استأنف النّشاط الاقتصادي النّمو في غضون 14 سنة الأخيرة بفضل برامج الإنعاش والدّعم، في ظرفٍ يميّز بتخفيفٍ مُعتبر لِحِدّة أزمة الدّين السيادي. التّحليل أدناه وبالاتماد على بعض المؤشّرات الاقتصادية سنحاول أن نُعطي صورةً للاقتصاد الجزائري منذ عرّ الأزمة 1990-2000 ومرحلة النّعافي والاستئناف 2001-2002 لتبلغ ذروة الانتعاش 2008-2013، ثم مرحلة التّفهقر والهبوط الكبير الذي شهدته الجزائر خلال 2014-2016.

الشكل رقم (01): الدخل الوطني الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque D'Algérie(1990-2016)، Op-Cit, Rapport 1990-2015.

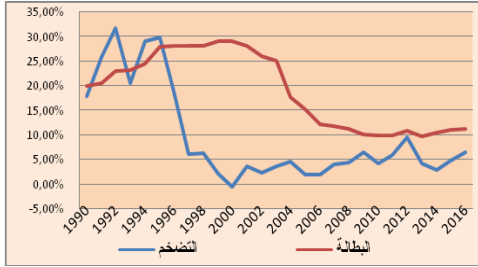
خارج قطاع المحروقات وجعله أكثر ديناميكية. وذلك بفضل التوسع في الطلب الكلي بالإضافة إلى الأداء الجيد لقطاعي البناء والخدمات (Banque Da Algérie, 2014). وبفضل التسارع القوي والأداء الجيد لصادرات المحروقات للسنة الثالثة على التوالي بنمو 25%، وهطول الغيث الطيب الذي رفع مستويات الإنتاج الزراعي الفلاحي الذي يساهم بواقع 08.2% في PIB منذ 2001 (Banque D'Algérie, 2011).

من جديد !!! سنة 2015-2016، لجنة الموارد تُلقي بظلالها على مُجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد عادت الدورة الاقتصادية والسبب دائماً هو تراجع في حجم الأصول المالية نتيجة لتراجع أسعار الطاقة في العالم، وهذا ما يؤكد التبعية الكبيرة للموارد (العلة الهولندية) ما يؤكد تماماً عدم استساغة الدُروس من الماضي القريب ما يقودنا -بتحفظ- إلى طرح إشكالية أخرى حول مدى استقلالية السياسات الاقتصادية؟؟ وليس مدى فعاليتها أو فاعلية أدواتها فقط.

3.2. البطالة والتضخم:

يكشف التحليل أدناه عن وجود أربع فترات متميزة من حيث الأداء لذلكا المؤشرين وهي على النحو التالي:

الشكل رقم (02): البطالة والتضخم في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque D'Algérie(1990-2016), Op-Cite.
- [Office National des Statistiques -ONS](http://www.ons.dz/)
<http://www.ons.dz/>

الفترة الأولى-التدهور 1990-

1998: تميزت بأعلى معدلات التضخم والبطالة فقد سجلت البطالة 20% وهي مستويات عالية جداً، أما التضخم ضلت متنامية لتبلغ أقصى مداها 30% سنة 1995 بالرغم من أن توصيات صندوق النقد الدولي كانت بضرورة ضخ المزيد من

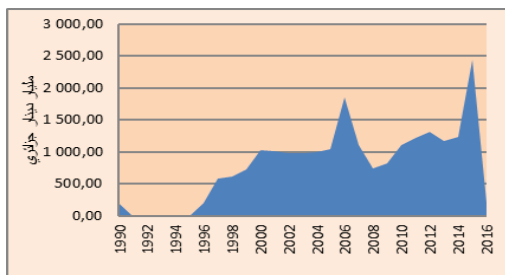
النقد لتحفيز الطلب الكلي إلا أنها مستويات أدت لتآكل القدرة الشرائية.

- الفترة الثانية -التعافي 2002-2008: في هذه الفترة يُلاحظ أن التضخم مقبول عند هامش 4%، بينما البطالة وبالرغم من نسقها المتناقص الذي يوحى بالتحكم النسبي في سلوكها إلى حد ما حيث تُلاحظ تحسن بواقع 03% سنوياً وتدني مستوياتها ولكن رغم هذا تبقى مستوياتها عالية مقارنةً بحجم الإمكانيات المتاحة.

- الفترة الثالثة-الاستقرار النسبي 2009-2013: تعد سنة 2009 كما أشرنا سابقاً بأنها استثنائية استقر مؤشر البطالة عند 10% بينما ارتفع التضخم إلى 06% أي بواقع 02% عن السنوات السابقة، إلا أنه عموماً تميزت هذه المرحلة بالاستقرار الملحوظ في كلا المؤشرين بالرغم من أن التضخم بدا كما لو أنه تحسن نوعاً ما في 2013-2014.

- الفترة الرابعة-التدهور 2014-2016: عاد سلوك المؤشرين إلى التدهور من جديد بلغ 06.40% في سنة 2016 بعدما كان 03% سنة 2014، وفي نفس السياق كان معدل البطالة 10% ارتفع إلى 11.30% في السنة الأخيرة من التحليل 2016.

4.2. الدين العمومي الداخلي: الشكل رقم (03): إجمالي الدين الداخلي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque D'Algérie(1990-2016)، Bulletin Statistique De Banque Aléria 1990-2015.

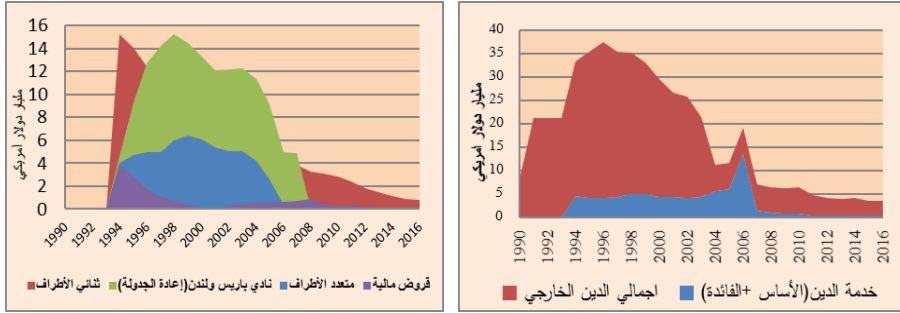
إنَّ اللُّجوء إلى الدين العام لا يشكل معضلة في حدِّ ذاتها إلاَّ أنَّه يوجي بمدى تدهور الإيرادات الأساسية لأي اقتصاد ناهيك عن اقتصاديات الربح كحال الاقتصاد الجزائري. وتُشير البيانات إلى أنَّ الدين الداخلي في اطراد خلال

فتراتٍ معينة وفي وضعٍ مُعتبر خلال فتراتٍ أخرى.

خلال السَّنوات 1990-1999 كانت مستويات الدين العام تزيد وبشكلٍ طردي نتيجةً لضعف الإيرادات فقد بلغ 578.30 مليار دينار سنة 1997. أمَّا خلال السَّنوات 2000-2001 بلغ سقفًا عاليًا حيث تجاوز 1000 مليار دينار وشكلت جزءًا معتبرًا منها ديوناً جارية 226 مليار دينار بينما مثَّلت ديون التطهير المالي ما يفوق 346.2 مليار دينار ما يشكل عبئاً إضافياً. وخلال 2002-2003 تراجعت نسبياً بـ 10% تقريباً بفعل تنامي الدين الجاري 345.40 مليار دينار. وفي 2015-2016 بلغ الدين أعلى مستوياته نتيجةً لحجم الإيرادات المتهاوي جنباً إلى حجم النفقات المتنامي.

5.2. المديونية الخارجية: تُعد الجزائر ضمن قليل الدُول التي استطاعت التخلص من مديونيتها الخارجية مطلع الألفية الجديدة كخطوةٍ إيجابية تُحسب على الأداء السلس للاقتصاد الكلي الجزائري، والتحليل أدناه يعطي صورة مختصرة لذلك:

الشكل رقم (04): الدين الخارجي للجزائر & خدمة الدين (الفائدة + الأساس)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque D'Algérie(1990-2016)• Banque Da Algérie• Op-Cite.

منذ 1996 سجّل الدين الخارجي تحسناً تدريجياً بعد أن بلغ ذروته 33 مليار \$ وهو أعلى مدى لها فقد أدى ارتفاع خدمة الديون إلى استنزاف حصيللة النقد الأجنبي مما ألحق الضرر ببرنامج الإنعاش مع تدهور ميزان المدفوعات، ويُشار إلى الأثر البالغ لإعادة جدولة القروض (نادي باريس ولندن)^(*) سنة 1998، أمّا خدمة الديون ارتفعت قيمتها لتصل ضعف القروض بحد ذاتها. هذا أثقل كاهل الاقتصاد الجزائري عقداً من الزمن ويزيد وأدى بالجهاز المصرفي إلى حالة من السطحية والهشاشة المالية ممّا أثر على مُجمل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. وعليه يؤكد مُنحنى المديونية الخارجية وخدمة الدين تحسن كبير في مستوى الاستقرار النسبي الخارجي.

3. تحليل مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر:

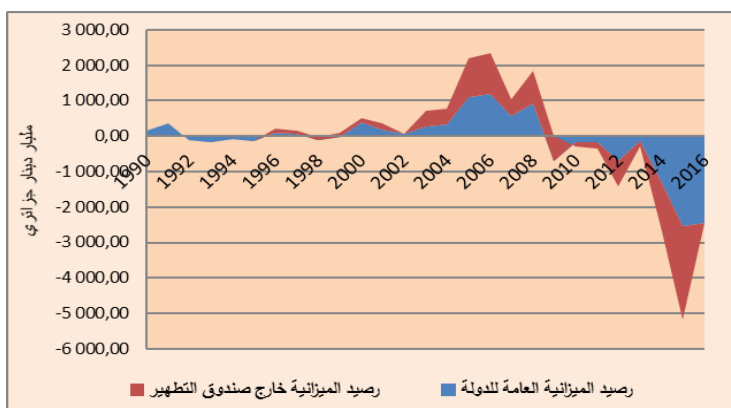
يتم الإشارة إلى التوازن الداخلي برصيد المالية العامة في حين التوازن الخارجي برصيد ميزان المدفوعات على النحو التالي:

1.3 رصيد المالية العامة "التوازن الاقتصادي الداخلي":

من ضمن الإجراءات التصحيحية التي تُعنى بسياسة الموازنة تَمَثَّلَت أساساً في محاولة الحد من العجز وتخلي الخزينة عن التغالي في عمليات التّظهير وتمويل الاستثمارات العمومية، وهذا من أجل تقليص النفقات العامة، فقد عرفت الجزائر فترات

تميزت فيها ميزانية الدولة برصيدا السالب (Banque Da Algérie), (2015). فالسنوات 1990-1991 سجّلت فائضاً في الميزانية رغم من الأداء الضعيف للإيرادات الكلية تزامناً مع وضعية التعافي المحقق في الاقتصاد العالمي بعد الصدمة الكبيرة في أسواق الطاقة العالمية سنة 1986.

شكل رقم (05): رصيد الميزانية العمومية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على، نفس المصادر السابقة.

بداية من سنة 1992-1993 نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية العامة بالإضافة إلى الظروف السوسيو-اجتماعية التي أدت إلى حالة الركود الاقتصادي، فقد تدهور الفائض ليُسجّل السنة الرابعة على التوالي في 1994-1995 عجز المالية العامة فهو لا يزال يؤثر على قدرة الاستيعاب الوطني مع التأثير على مجمل المؤشرات الكلية. وفي 1996-1997 تحسّنت نوعاً ما الأوضاع المالية نظراً للسياسات وبرامج الدعم المُنتهجة فسجّلت فائضاً بـ 100.55 مليار دينار. وفي سنة 2007-2008 تراجع التوازن بواقع 78% نظراً لارتفاع حجم النفقات العامة بالرغم من ارتفاع عائدات المحروقات ونمت النفقات سنة 2007 بواقع 12% بينما الإيرادات بـ 13%.

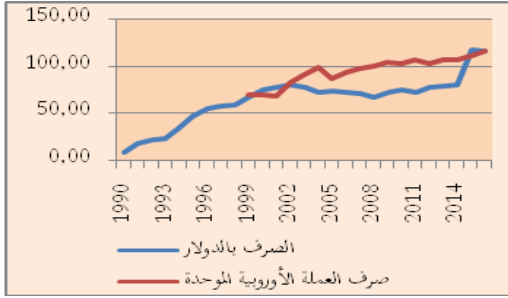
تُعتبر سنة 2009 نقطة انعطاف في مسيرة الاقتصاد الجزائري، فقد سجّل رصيد الميزانية (713- مليار) وهو أول عجز منذ سنة 1997، وقد يعود أساساً إلى تدهور عائدات قطاع المحروقات الذي تأثر بشكل مباشر بالصدمة الخارجية القوية. وبالرغم من أنّ أسعارها في 2013 كانت أعلى بكثير من ما كانت عليه سنة 2008 إلا أنّ نمو النفقات العامة كان له الأثر الأكبر على رصيد الموازنة، وفي سنة 2014، سجّلت عجزا بقيمة (1323.6-) مليار دينار، ويعود ذلك أساساً إلى تدهور عائد قطاع المحروقات، أمّا في 2015-2016 فقد كان السعر المرجعي لبرميل البترول 37\$ وكانت قد انخفضت إيراداته 30% حيث سجّلت عجزاً للسنة الثامنة على التوالي 2553.20 مليار دينار، أي ما يعادل 07.30% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وفي حين أنّ العجز المالي المسجّل في السنوات 2009-2012 تمّ تمويلها دون اللجوء إلى احتياطات بنك الجزائر إلا أنّ في هذه السنوات تمّ ذلك بالفعل وبمبالغ جد معتبرة كادت تمس الدين العمومي، وهذا التحليل يعود بنا إلى سيناريوهات الفترة 1990-1999. وستتطلب استعادة التوازن الاقتصادي الكلي الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط مع عدد كبير من الإصلاحات الهيكلية بهدف تنويع الاقتصاد (مشاورات المادة الرابعة، 2016).

2.3. العلاقات والمعاملات الخارجية "التوازن الاقتصادي الخارجي":

يُعتبر التوازن في ميزان المدفوعات وكذا الاستقلالية المالية الخارجية شرطاً أساسياً لاستقرار اقتصادي.

1.2.3. **سعر الصرف في الجزائر:** في إطار تحرير نظام الصرف سمحت النظام 04-95 المتعلق بالرقابة على الصرف، بتحقيق تقدم في مجال قابلية التحويل للدينار، هذا الأخير الذي دُعِمَ بالنظام 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج.

الشكل رقم (06): صرف الدينار الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

-Bnq D'Algérie, Bulletin Statistique,1990-2015.

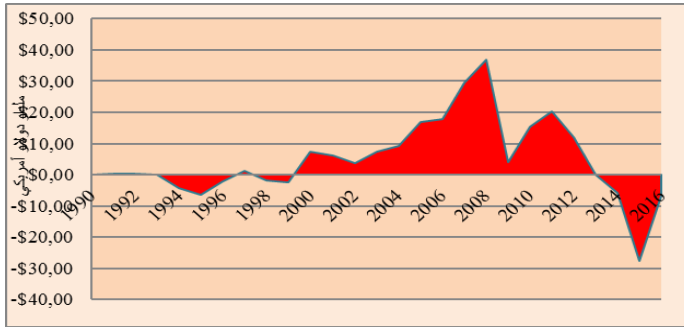
يرتكز تقييم سعر الصرف على إحدى الطرق الثلاثة لتوازن الاقتصاد الكلي، قابلية الاستقرار الخارجي وسعر الصرف الحقيقي التوازني المتنبأة من المنشأة من طرف صندوق النقد الدولي "CGER" لسعر الصرف الدولي

في 1990، أي تلك المرتكزة وفق

أساسيات الاقتصاد ويستمر بنك الجزائر في تسيير سياسة نشطة لمعدل الصرف -التعويم الموجه- بحيث ينبغي أن يبقى على المدى المتوسط قريباً من قيمته التوازنية (صندوق النقد الدولي)، (2016).

2.2.3. ميزان المدفوعات: يُلاحظ خلال سنوات 1990-2000 أنَّ الميزان عانى من تدهور كبير حيث سجّل أدنى مستوى سنة 1995 بواقع (6,32-) مليار دولار، تحسن نسبياً بدايةً من السنة الموالية إلا أنَّه لم يعدو المليار دولار موجباً، ثمَّ تأزم بشكلٍ أكبر ليسجّل عجزاً بـ (1.74-) مليار دولار سنة 1998 نتيجةً لحالة الهبوط الاقتصادي الشديد. وبالرغم من أنَّ ميزان المدفوعات شهد تحسن تدريجي مطلع الألفية 7.50 مليار دولار كفائض، وهذا التحسن أساساً يرجع إلى عائدات المحروقات التي تحسنت نتيجةً لتحسن الطلب العالمي على المحروقات بعد الانتعاش النسبي جرّاء أزمة جنوب شرق آسيا مع تدفق جد معتبر في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسن الاستثمارات في قطاع النفط والغاز وقطاع المقاولات.

الشكل رقم (07): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري -مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على:

- Banque D'Algérie(1990-2016), Bulletin Statistique 1990-2015.

إنَّ الانطلاقة القوية للاقتصاد مَطْلَع الألفية الجديدة المدعم بالبرامج الاقتصادية وتحسن الوضعية الخارجية أدى إلى تعزيز ميزان المدفوعات خلال 2001-2008، وإن كان لا يزال رهينة المحروقات فقد سجَّل فائضاً بواقع 36.99 مليار دولار. وفي سنة 2014، سجَّل أول نكسة له منذ 1997 بتسجيل عجزٍ بـ (5.88- مليار دولار) وقد تواصل العجز لنقطة الذروة (27.5-) مليار دولار سنة 2015. أمَّا سنة 2016 فقد سجَّلت عجزاً للسنة الثالثة على التوالي ما لم يحدث منذ 1995. ونرى بأنَّه إذا استمر هذا الوضع فإنَّه من المحتمل اللجوء إلى الاستدانة خاصة وأنَّ احتياطي الصرف قد أهُتِكَ تقريباً.

4. دعائم التوازن الكلي في الاقتصاد الجزائري:

في ظل المجريات الحديثة التي تتسم بحالة من عدم اليقين اتجاه الأوضاع المستقبلية للاقتصاد الوطني من المرجح أن تتواصل سياسات الضبط المالي وتصحيح مجرى العناصر الاقتصادية، بالرَّغم من هدوء الرَّخْم حول آليات التصحيح التي أقرَّتْها المالية العامة منذ سنة انقضت إلَّا أنَّه من المتوقع أن ترسو هذه المؤشرات عند مستوياتٍ متدنِّية تُعيق العجلة الاقتصادية في البلاد، فلا يزال لانخفاض أسعار المحروقات واحتمام التغيرات الجيوسياسية أثراً قوياً ومتعدداً على الاقتصاد الوطني الذي لا يزال يتكيَّف مع صدمة أسعار المحروقات ما من شأنه أن يُكبِّل عجلة التَّمو والاستقرار الاقتصادي.

1.4. المؤشرات المعتمدة في الدراسة:

هذا العنصر يصف محدّدات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، والجدول أدناه يوضح المؤشرات المعتمدة في التحليل.

جدول رقم (01): المتغيرات المعتمدة في الدراسة

المتغير	المتغيرات المستقلة
- التوازن الداخلي - رصيد المالية العامة خارج صندوق التطهير (Solde budgétaire)	- التضخم "Inflation"
- التوازن الخارجي - رصيد ميزان المدفوعات (Balance des paiements)	- البطالة "chômage"
- المديونية الخارجية "Dett.Exter"	- مؤشر النمو "Crois.PIB"
- مؤشر العمق المالي - الوساطة "Dépôts-PIB"	- الاستهلاك "Consommation"
- مؤشر العمق المالي - الوساطة "prêts-PIB"	- الجباية الهيدروكربونية "Rcettes.hydcar"
- معدل السيولة في الاقتصاد "M2-PIB"	- الجباية خارج قطاع الهيدروكربونات "Rcettes.hrs-hydcar"
- صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي "Exchng.dollars"	- مؤشرات النمو العالمي "Crois.Pib-mondial"
- صرف الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة "Exchng.Euro"	- الدين العام "Dett.intér"

المصدر: إعداد الباحثين.

2.4. التحليل الإحصائي طريقة التقدير: باستعمال طريقة التقدير "stepwise" حاولنا

التوصل للمؤشرات ذات الدلالة وقبل ذلك نصوغ الفرضيات الإحصائية التالية:

H_0 : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 5\%$) بين مؤشر التوازن الاقتصادي الداخلي المعبر عنه برصيد المالية العامة ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

H_1 : توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 5\%$) بين مؤشر التوازن الاقتصادي الداخلي المعبر عنه برصيد المالية العامة ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

H_0 : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 5\%$) بين مؤشر التوازن الاقتصادي الخارجي المعبر عنه برصيد ميزان المدفوعات ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

H_1 : توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 5\%$) بين مؤشر التوازن الاقتصادي الخارجي المعبر عنه برصيد ميزان المدفوعات ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

3.4. الارتباط بين متغيرات النموذج:

إنَّ تحليل الارتباط سوف يُعطي فكرةً عن العلاقة بين المؤشّرات، كما أنَّه من شأنها أن تتسبب درجة الارتباط في بعض المشاكل القياسية ممّا قد يسبب بعض التشويش في النّموذج، وهنا تعطي مصفوفة الارتباط معلومات هامة لذلك.

جدول رقم (02): مصفوفة الارتباط للمؤشّرات المعتمدة في محدّدات الاستقرار الاقتصادي

Covariance Analysis: Ordinary													
Date: 02/14/17 Time: 19:52													
Sample: 1990 2016													
. correlate balancepaiements soldebudtaire inflation chmage consommation croispiib rcetteshshydcar rcetteshydcar dettintr dettexter													
> prtspib dptspib m2pib exchngdollars exchngeuro croispiibmondial													
(obs=17)													
	balanc-s	soldeb-e	inflat-n	chmage	consom-n	croispiib	r-rshy-r	rcette..	dettintr	dettex-r	prtspib	dptspib	m2pib
balancepai-s	1.0000												
soldebudgt-e	0.7873	1.0000											
inflation	-0.0239	-0.4719	1.0000										
chmage	-0.1247	0.2841	-0.5942	1.0000									
consommation	-0.4511	-0.7990	0.5996	-0.7135	1.0000								
croispiib	-0.1478	0.0298	-0.2945	0.3295	-0.1697	1.0000							
rcetteshshydcar	-0.4803	-0.8237	0.5973	-0.6795	0.9929	-0.1524	1.0000						
rcetteshydcar	0.3622	-0.0442	0.5359	-0.8462	0.5899	-0.3479	0.5274	1.0000					
dettintr	-0.4914	-0.6865	0.2691	-0.3292	0.6486	-0.0603	0.7226	0.0496	1.0000				
dettexter	-0.1000	0.2622	-0.5805	0.9662	-0.6788	0.1996	-0.6522	-0.7870	-0.3644	1.0000			
prtspib	-0.8310	-0.9139	0.2300	-0.1559	0.6819	0.0003	0.7175	-0.1178	0.6704	-0.1223	1.0000		
dptspib	-0.2994	-0.6137	0.3262	-0.2312	0.5405	-0.0834	0.6217	-0.0229	0.8186	-0.2290	0.6442	1.0000	
m2pib	-0.2576	-0.5355	0.2714	-0.1536	0.4563	-0.0317	0.5442	-0.0814	0.7957	-0.1641	0.5801	0.9908	1.0000
exchngdoll-s	-0.7188	-0.8496	0.2612	-0.2189	0.6842	0.1135	0.7454	-0.0589	0.8947	-0.2619	0.8119	0.7022	0.6553
exchngeuro	-0.1170	-0.5426	0.6603	-0.9244	0.8401	-0.2303	0.8269	0.7034	0.5087	-0.9105	0.4101	0.4379	0.3601
croispiibmo-l	0.1930	0.3223	-0.4440	0.1425	-0.1933	0.3751	-0.1956	-0.0783	0.0689	0.0599	-0.2670	-0.1381	-0.0801
	exchn-g-s	exchn-g-o	crois-p-l										
exchngdoll-s	1.0000												
exchngeuro	0.4598	1.0000											
croispiibmo-l	-0.0937	-0.1896	1.0000										

المصدر: نتائج برنامج "STATA.12".

4.4. التوازن الداخلي الاقتصادي – الاستقرار الاقتصادي:

يلخّص الملحق نتائج التقدير، وعليه يمكن تقديم التحليل إحصائي كما يلي:

1.4.4. الكشف عن جذر الوحدة "استقرارية السلاسل الزمنية":

نعتمد في هذه الخطوة على الاختبارات "Dickey-Fuller, Phillips-Perron"،

وعليه يُمكن صياغة الفرضية التالية:

- H_0 : لا يوجد جذر الوحدة (استقرار السلسلة الزمنية).

- H_1 : يوجد جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية).

تبيين من مُجمل نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية أنَّ المتغيرات كلها مستقرة من نفس الدرجة عند الفرق الأول "Level I"، لذلك يتم قبول فرضية العدم (H_0) لا بوجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية بعد إجراء الفروق الأولى.

2.4.4. تقدير النموذج التوازن الاقتصادي الداخلي: كانت نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (03): تقدير العلاقة للتوازن الاقتصادي الداخلي

. stepwise, pr(1): regress soldebudtaire_d1 inflation_d1 chmage_d1 croispib_d1 rcetteshrshydcar_d2 rcetteshyd car_d1 dettintr_d1 dettexter_d1 prtspib_d1 m2pib_d1 exchngdollars_d1 exchngeuro_d1 croispibmondial begin with full model p = 0.9582 >= 0.1000 removing croispib_d1 p = 0.8556 >= 0.1000 removing dettexter_d1 p = 0.8135 >= 0.1000 removing dettintr_d1 p = 0.4270 >= 0.1000 removing inflation_d1 p = 0.2415 >= 0.1000 removing m2pib_d1 p = 0.3969 >= 0.1000 removing prtspib_d1 p = 0.2845 >= 0.1000 removing exchngeuro_d1 p = 0.2256 >= 0.1000 removing croispibmondial						
Source	SS	df	MS	Number of obs =	16	
Model	5.7831e+18	4	1.4458e+18	F(4, 11) =	9.31	
Residual	1.7088e+18	11	1.5535e+17	Prob > F =	0.0015	
Total	7.4919e+18	15	4.9946e+17	R-squared =	0.7719	
				Adj R-squared =	0.6890	
				Root MSE =	3.9e+08	
Solde budgétaire _d1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[%95 Conf.	Interval]
Exchnng. dollars_d1	31.81067	17.56589	1.81	0.098	-6.851601	70.47293
chômage_d1	-11479.23	5724.992	-2.01	0.070	-24079.85	1121.393
Rcettes.hydcar_d1	.8335019	.1669851	4.99	0.000	.4659701	1.201034
Rcettes.hrs-hydcar_d2	-3.116791	1.141451	-2.73	0.020	-5.629109	-.6044732
_cons	-4.08e+08	1.40e+08	-2.90	0.014	-7.17e+08	-9.83e+07

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات والبرنامج الإحصائي STATA 12.

قُدِّر معامل التحديد المعدَّل بـ 77.19 ويعني أنَّ المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير 77% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. ومن خلال إحصائية فيشر تفسيرية للنموذج ($\text{Prob} > F = 0.001$) وهي معنوية جداً أي أنَّ النموذج الكلي مقبول.

3.4.4. تقدير النموذج التوازن الاقتصادي الخارجي:

نُقدم نتائج تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الاستقرار الخارجي المعبر عنه بمستوى ميزان المدفوعات)، وبلخص الملحق أدناه نتائج التحليل الإحصائي:

1.4.5. تقدير النموذج:

يُعدّ ميزان المدفوعات الأكثر دلالة بين الاقتصاديين لدرجة التوازن الخارجي، وعليه يمكننا تقديم تحليل إحصائي على النحو التالي:

جدول رقم(04): تقدير العلاقة للتوازن الاقتصادي الخارجي

.stepwise, pr(.1): regress balancepaiements_d1 inflation_d1 chmage_d1 croispib_d1 rcetteshrshydcar_d2 rcetteshydcar_d1 detintr_d1 detteter_d1 prtspib_d1 m2pib_d1 exchngdollars_d1 exchngeuro_d1croispibmondial begin with full model						
p = 0.9612 >= 0.1000 removing exchngeuro_d1						
p = 0.8619 >= 0.1000 removing chmage_d1						
p = 0.7428 >= 0.1000 removing detteter_d1						
p = 0.3852 >= 0.1000 removing inflation_d1						
p = 0.2106 >= 0.1000 removing exchngdollars_d1						
p = 0.3777 >= 0.1000 removing rcetteshrshydcar_d2						
Source	SS	df	MS	Number of obs = 16		
Model	2.2257e+15	6	3.7095e+14	F(6, 9)	=	42.71
Residual	7.8167 e+13	9	8.6853e+12	Prob > F	=	0.0000
Total	2.3039 e+15	15	1.5359e+14	R-squared	=	0.9691
				Adj R-squared	=	0.9435
				Root MSE	=	2.9e+06
Balance paiements_d1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[%95 Conf. Interval]	
m2pib_d1	62.75843	26.27077	2.39	0.041	3.329816	122.187
Crois.Pib-mondial	3.481791	.6734462	5.17	0.001	1.95835	5.005232
Crois.Pib_d1	.9161259	.4506309	2.03	0.073	-.1032719	1.935524
prêts-PIB_d1	-82.49655	29.17377	-2.83	0.020	-148.4922	-16.50091
Rcettes.hydcar_d1	.0084546	.0017302	4.89	0.001	.0045406	.0123686
Dett.intér_d1	-.0061759	.0021195	-2.91	0.017	-.0109707	-.0013812
_cons	-1.26e+07	2144831	-5.89	0.000	-1.75e+07	-7778414

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات والبرنامج الإحصائي STATA 12.

بلغ معامل التحديد المعدّل بـ0.9691 ويعني ذلك أنّ المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير 97% من التغيرات الحاصلة. ومن خلال إحصائية فيشر تبين أنّ النموذج مقبول.

3.4.4. اختبار المشاكل الإحصائية:

أ. **التعدد الخطي:** يتم صياغة الفرضيات التالية فيما يخصّ خلو النموذج من المشاكل الإحصائية المتعلقة بالتعدد الخطي حيث تصاغ الفرضيات على النحو التالي:

- H_0 : لا يوجد مشكل تعدد خطي في النموذج.

- H_1 : يوجد مشكل تعدد خطي في النموذج.

. jb residu

Jarque-Bera normality test: 2.317 Chi(2) .314

Jarque-Bera test for H_0 : normality:

في هذا السياق كشف التوزيع الطبيعي المعتمد على اختبار "Jarque Bera" أنَّ البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً .

ب. **عدم ثبات التباين:** يتم صياغة الفرضيات الإحصائية التالية فيما يخص خلو النموذج من المشاكل الإحصائية المتعلقة بعدم ثبات التباين على النحو التالي:

- H_0 : لا يوجد مشكل عدم ثبات التباين.

- H_1 : يوجد مشكل عدم ثبات التباين.

.estat hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

H_0 : Constant variance

Variables: fitted values of soldebudgetaire_d1

chi2(1) = 0.09

Prob > chi2 = 0.7671

. estat hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

H_0 : Constant variance

Variables: fitted values of balancepaiements_d1

chi2(1) = 0.34

Prob > chi2 = 0.5615

تمَّ اعتماد اختبار "Breusch-Pagan /Cook-Weisberg" الذي يستند إلى معامل لاغرانج في كشف اختلاف التباين، وقد تبين أنَّها أكبر من 5% لذلك يتم قبول فرضية العدم (H_0) التي تقضي بعدم وجود مشكل عدم ثبات التباين.

ج. **الارتباط الذاتي:** لاختبار فيما إذا كانت النماذج تحوي ارتباط خطي، تمَّ الاعتماد على اختبار "Breusch-Godfrey"، وعليه يتم صياغة الفرضيات الإحصائية التالية:

- H_0 : لا يوجد مشكل ارتباط ذاتي

- H_1 : يوجد مشكل ارتباط ذاتي

. estat bgodfrey			
Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation			
lags(p)	chi2	df	Prob > chi2
1	2.344	1	0.1258
H0: no serial correlation			
estat bgodfrey			
Number of gaps in sample: 1			
Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation			
lags(p)	chi2	df	Prob > chi2
1	1.752	1	0.1857
H0: no serial correlation			

أشار اختبار (Breusch-Godfrey) إلى احتمال أعلى من مستوى (05%) ولذلك فإنه يشير إلى عدم وجود مشكل ارتباط ذاتي وبالتالي قبول فرضية العدم (H_0) التي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي، وعليه من خلال ما سبق ولخلو النموذج من المشاكل الإحصائية يمكن الإشارة إلى أن النموذج مقبول من الناحية القياسية.

3.4.4. التحليل الاقتصادي للتوازن الداخلي الاقتصادي - الاستقرار الاقتصادي:

من الناحية الاقتصادية يشير النموذج إلى أن محدّدات الاستقرار الاقتصادي الداخلي تتكون من مؤشرات ذات أثر سلبي ومؤشرات ذات أثر ايجابي، حيث تمثل الأخيرة كل من سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي، حيث يتضح تماما أنه كلما تحسنت وضعية الصرف أثر ذلك إيجابا على رصيد المالية، وهذا طبيعي نظرا لكون الموازنة العامة تستند إلى إيرادات مقومة بالدولار الأمريكي، وبلحظ أن أثره كبير نوعا ما حيث كل وحدة مقدرة تتأثر بواقع 31.81 وحدة معيارية من معامل سعر الصرف. من جهة أخرى وفي ظل تراجع الدينار مقابله فإنه سوف يزيد من تحسن رصيد ميزان المدفوعات نظرا للهامش الذي سيمنحه سعر التبادل على المنتجات (في ظل ما إذا كان حجم الصادرات في مستويات مقبولة - يقصد هنا صادرات المحروقات-)، ونشير إلى أن بنك الجزائر قام بخفض سعر الدينار من أجل تفعيل هذا الأثر سنة 2015، وهذا أمر خاطئ نظرا لأن

القناة الناقلة للأثر هي قناة الواردات فهو أثر ايجابي زائف إن صح القول بينما الأصح هو تفعيلها من خلال قناة الصادرات. كما تبين أن الإيرادات هيدروكربير تُترجم إلى حد بعيد التوازن الداخلي ممّا ينعكس على استقرار الاقتصاد كما خلص التحليل الاقتصادي. في حين أن ارتفاع البطالة سيحد من الدخل الفردي ممّا يؤثر على الطلب الكلي، إضافة إلى أن الإيرادات خارج الهيدروكربير أن أثرها ضعيف نسبيا على الموازنة !!، وهذا قد يرجع إلى سياسة ضبط الموازنة المعتمد منذ السداسي الأول لسنة 2010. من ناحيتها يُلاحظ أن المتغير الثابت وفي ظل غياب المتغيرات الاقتصادية الأخرى فإن التوازن الاقتصادي الداخلي الممثل أساسا في الميزانية يحدو حذو سلوك معامل الثابت.

2.4.5. التحليل الاقتصادي للتوازن الخارجي الاقتصادي - الاستقرار الاقتصادي:

يترجم التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر كلاً من (السيولة العامة، مؤشر النمو الاقتصادي العالمي، مؤشر النمو الاقتصادي المحلي، مؤشر الوساطة المالية، جباية الهيدروكربير، الدين العام)، بحيث أن السيولة العامة في الاقتصاد تؤثر بشكل ايجابي على التوازن الاقتصادي الخارجي المدفوع بزيادة الطلب الكلي والتي تؤثر من خلال الدخل الفردي. وعلى غرار التحليل الاقتصادي السابق فإن جباية الهيدروكربير ذات أثر قوي ومباشر ممّا يجعله محدداً قوياً، فيلاحظ أنها تُعدّ مدخلا أساسياً في حجم إيرادات الدولة من جهة ومن جهة أخرى أهم بند محدد للصادرات (98%) تقريباً، كما أن النمو الاقتصادي المحلي والعالمي من شأنه التأثير المباشر على المالية الخارجية وأثره أعلى نسبيا من النمو الداخلي الذي يظهر في انتعاش الصادرات خاصة المحروقات.

بالنسبة للمحددات ذات الأثر العكسي فقد تمثلت في (الدين العام، الوساطة) بالإضافة إلى المتغير الثابت، هذا الأخير يدل على أنه في ظل غياب آثار المتغيرات سالفة الذكر فإن ميزان المدفوعات يعاني من عدم التوازن. أما الوساطة المالية وكذا الدين العام من شأنها أن تشل ديناميكية الاقتصاد الوطني. وعليه ومن خلال تتبعنا لسيرورة

الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى تطورات أداء الدينار، كما بدا لنا تعتبر محدداً معتبراً لتوجهات العناصر الاقتصادية في البلاد. وبشكل أهم تعتبر التغيرات الجيوسياسية الممثلة أساساً في جباية المحروقات وكذا المديونية الخارجية، سمح هذا بنوع من الانتعاش الجزئي في الاقتصاد لمرحلة لم تستمر طويلاً !!!.

خاتمة:

مرّ الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة خلال مسيرته ولعل أهم الفترات تُعد تلك التي تبنّت نهج اقتصاد السوق بدءاً من 1990، فخلال الفترة التي تَمَّ مسحها 1990-2016، تبين وجود ثلاث فترات متميزة، اتسمت الأولى منها 1990-2000 بحالة من الهبوط الاقتصادي ومستويات عالية من البطالة والتضخم إضافة للتنامي في المديونية الخارجية، وفترة ثانية شهدت استئنافاً وانطلاقة قوية 2001-2002 والتي كان من أهم إنجازاتها التخلص من المديونية الخارجية وحالة الوفرة والحبوحة المالية جنباً إلى الجزائر مخاطر عديدة وسمحت بأن يكون لها هامش مناورة عالٍ ضد الصدمة الخارجية 2008-2009، وأخيراً الفترة التي تميزت بمنعرج خطير أدى إلى حالة من التباطؤ الشديد 2014-2016، والذي بلغ أوجه مطلع السنة اللاحقة التي لم تُبقي ولم تدر للجزائر حيلة لمواجهة هذا الهبوط.

...، كاستفاء لما سبق ومن خلال التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل إحصائي تَمَّ جزئياً التوصل إلى أهم محدّدات الاستقرار والخلفية الاقتصادية التي يَنبَنِي عليها الاقتصاد الجزائري رغم الخصوصية التي يتسم بها، وفيما يلي أهم تلك النتائج المستفادة:

- مرّ الاقتصاد الجزائري بحالة من التباطؤ السريع نتيجة تراجع أسعار الطاقة منتصف سنة 2014 بعد سنوات سادها نمو قوي وتوسّع سريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2002-2013؛

- يفتقر الاقتصاد الجزائري للتنوع ممّا قد يسبب فشل أدوات السياسة الاقتصادية في ظلّ نُضوب الموارد الأساسية للاقتصاد المتمثل أساساً في الجباية الهيدروكربونية؛

- يتطلب إعادة النظر في سياسة الإنفاق الحكومي الموجهة لدعم الطلب الكلي من حيث القناة الناقلة لذلك الدعم (إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي)؛
- بالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي اتضح أنه مبني أساساً على قطاع المحروقات، وأنّ الجزائر تدين بالكثير إلى الثروات التي بجوفها والتي أظهرت عياناً أنّها تمثل حجر أساس وزاوية في بناء اقتصادها وهو الشيء الذي قد يسبب لها أزمة مستقبلاً؛
- أمّا بالنسبة للفرضيات فقد اتضح أنه إلى جانب أثر أسعار النفط، تُعدّ المديونية الخارجية محدداً أساسياً للاستقرار الاقتصادي الجزائري وعليه من خلال ما تمّ عرضه يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع بالقول - وبتحفظ - أنه وفضلاً إلى تحسّن الأوضاع المالية المبنية أساساً على تحسن قطاع المحروقات طوال الفترة 2002-2013، وتزامناً مع تحسّن الأوضاع الجيوسياسية المتمثلة أساساً في المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الجزائر طول الفترة 1994-2006، هذا الأمر سمح للاقتصاد الجزائري بأن يكون ديناميكياً حتى في أوجّ الصدمة الخارجية 2008-2009، وأعطى هامش مناورة لتجنب مخاطر "التحيز للدين". فالاستقرار الاقتصادي في الجزائر يُعدّ رهينة لقطاع المحروقات وهذا ما أثبتته الانكشاف الكبير 2014-2016 لمُجمل مؤشرات الاقتصاد، المرفق بمحدودية الإنتاج الحقيقي، هذا الأخير يعتبر هاجساً أمام صنّاع السياسة الاقتصادية التي عجزت - بتحفظ - في تحرير الاقتصاد من العطالة التي تنتابه، هذا سيضع الاقتصاد الجزائري على المحك ما لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيح حقيقية للأوضاع المالية.
- وبالتطلع إلى المستقبل يُرجّح أن تبقى إستراتيجيات الاقتصاد الجزائري تماماً كما خالصنا، ممّا قد يُسبب حالة من الكبح والتباطؤ - حالة هبوط أسوأ من الوضع الراهن - ما لم يتم التدخل بإجراءات جديّة للوقوف مجدداً بالاقتصاد. لذلك ولإعادة الاستقرار الاقتصادي نحن نرى بأن يتمّ تقييم أدوات الإشراف والضبط المالي لاستعادة التوازن الداخلي من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي القيام بمجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية

التي تُعنى بإعادة الديناميكية للقطاع الإنتاجي الحقيقي وتنويع الاقتصاد، وهذا قد لا يتأتى إلا من خلال خلق مناخ ملائم للاستثمار بمستوياته المباشرة الذي يتطلب هيكلة جذرية في البنى التحتية للاقتصاد واستثمار غير مباشر من خلال تطوير السوق المالية، هذا سيضع دون شك اللبنة الأساسية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية في البلاد، والأهم من ذلك سيسمح ببناء اقتصاد جزائري قوي، منيع، متنوع، ومستقل عن قطاع الرِّيع.

قائمة المراجع:

1. أحمد حسن عطشان النبهاني (2015)، - الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دون طبعة، ص 55.
2. داود العذاري-كاظم البكري(2010)، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية باستخدام نموذج كالدور، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ص 25.
3. صندوق النقد الدولي(2017)، نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية- آفاق الاقتصاد العالمي، ص 25.
4. مشاورات المادة الرابعة(2016)، بيان رقم 16/228، ص 02.
5. صندوق النقد الدولي(2008)، آفاق الاقتصاد العالمي - الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي، ص 36.
6. صندوق النقد الدولي(2016)، تقرير الاستقرار المالي العالمي، عدد أبريل.
7. بنك الجزائر(2013)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، ص178.
8. بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات - دراسة حالة الجزائر، جامعة وهران - الجزائر، -، دون بيانات أخرى.
9. Banque Da Algérie (2014) Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport annual 2014, P 08.
10. Banque Da Algérie (2015), Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport annual 2015, P 86.